سلوك المواطنة في المجتمع الجزائري
بين آليات التنشئة الثقافية وقواعد اللغة السياسية

أ.نادية عيشور

جامعة فرحات عباس – سطيف

ملخص:

يشكل المجتمع الجزائري المعاصر فضاء تفاعليا ضبابيا، يعكس حاليا حركية مستمرة نشطة، مستترة في بعض من جوانبه معقدة في كامل أبعادها، متداخلة أنساقها وتأثيراتها،... تمخضها، من الممكن جدا أن يطرح مولودا جزائريا، متبلور الملامح، محدد الخصائص، ذا هوية راسخة وعصرية، تجمع بين الماضي والحاضر،... هذا كله، في ظل سياق تحولات محلية/عربية: تاريخية واقتصادية وسياسية وفكرية وثقافية وتحولات دولية: اقتصادية وسياسية وإستراتيجية ..وعليه،تأتي أهمية المقال الحالي في إبراز ومعالجة نقطتين نراهما ضرورتين هما: علاقة التنشئة الاجتماعية والثقافية بسلوك المواطنة كقيمة حضارية وسلوكية جديدة مرتبطة بالنظام الليبرالي تحديدا. وعلاقة ثقافة المواطنة – أي ما يجب أن يكون – بدولة الديمقراطية في المجتمع الجزائري المعاصر –كواقع معيش–.

الكلمات المفاتيح: المواطنة، المجتمع المدني، الشراكة المجتمعية، المنظمات المدنية، ديمقراطية، الثقافة الجزائرية، و..

Summary:

Today's Algerian society expresses a space built arowd amibigious interactions and a lasting active movement. A movement with, sometimes, hidden sides, complex in all its dimensions and cross-facing systems and effects.

This society may give birth to a new born, with a clear face, definite characteristics and a modern identity which gather past and present in one sole entity.

This is to be achieved within a local international context of historic, economic, cultural and political transformations.

Our paper aims to develop the two following important issues :

First: The relation between the social and cultural of socialization and citizenship's behaviour.

Second: The relation existing between the culture of citizenship's and the state of democracy in the modern Algerian society.

Key words: citizenship, democracy, Algerian society, the Algerian culture, social association, civil organisations

مقدمة:

نحاول في هذا المقال المتواضع عرض أهم الأفكار التي نراها أساسية لتغطية موضوع المواطنة في المجتمع الجزائري، ومنهجيا نتناول:

أولا: أساسيات من الشروط مرتبطة بالتغير والتغيير انطلاقا من تغيير الذهنيات الى تغيير السلوك والمجتمع بشكل عام.

ثانيا: أساسيات من الشروط مرتبطة بالنظام الليبرالي تحديدا، وبما يتضمنه من مفاهيم كالممارسة الديمقراطية، والمواطنة كأساس لهذه الممارسة، والمشاركة المجتمعية لهيئات وفئات المجتمع والتفاعل بين القمة والقاعدة و..

ثالثا: واقع الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتمثل المجتمع الجزائري لسلوك المواطنة، ثم بعض من أهم المعوقات أمام تحقيق المواطنة بصورتها الكاملة.

1- مقتضيات في طريق التغيير:

يحتاج تغيير المجتمعات، إلى تظافر العديد من العوامل وإيجاد

الأساسيات من الشروط، والفعل المغير، بوصفه ربما حكما رشيدا في شقه الايجابي، ينبثق من الفهم المعمق لشبكة العلائق، التي تفرزها تلك العوامل في ظل توافر تلك الشروط. إذن، المسالة معقدة على مستويات عديدة، وقد نختلف مع من يظن أن مجرد تشخيص الأسباب المباشرة، والوقوف عليها من شأنه أن يقضي بصورة مدهشة على النتائج ومجمل الآثار وبالتالي تصحيح الاعوجاج. لقد أشار جي روشي إلى أهمية إدراك العلاقة بين أربعة أنظمة، أو أنساق اجتماعية، أو سياسات للحياة الإنسانية، تعمل على دعمها عملية التنشئة الاجتماعية للمجتمع هي:

* **الثقافة:** باعتبارها نظاما يستند إلى مقاييس، أو قوالب من القيم الموروثة والأفكار.

* **المجتمع:** باعتباره نظاما هو الآخر متمثلا لتلك القيم والرموز الثقافية، متفاعلا في إطار وحدته.

* **الشخصية:** وهي فضاء أو وعاء، لمجمل تلك الإسقاطات الثقافية والاجتماعية السابقة المفرزة من حقل الثقافة والمجتمع المتمثل لتك الثقافة، والمجسدة في كيان الفرد بوصفه مكونا ذريا للنسق العام.

* وهناك أيضا عنصر رابع، يشغله **الجانب الفيزيولوجي** للمكون الذري، كعضو طبعه المجتمع ببصماته الثقافية، فجعلته كائنا بيو- كيميائيا مميزا عن بقية الكيانات البيو- الكيمائية الإنسانية الأخرى.

كما تمت الإشارة كذلك، إلى حتمية إدراك العلاقة بين وكلاء أو فاعلي التغير الاجتماعي - كفعل تاريخي بالمفهوم السوسيولوجي **Action Historique** كفعل عفوي، وفعل اجتماعي **Action Social** المعبر عنه بالإرادة الجماعية /الاجتماعية في التحديث و/أو التنمية "تغيير". إن العلاقة بين المتغيرين تبدو واضحة، تؤكد بجلاء فعالية أقطاب في مراكز مختلفة في إحداث التغيير، تعبيرا صارخا عن إرادة القمة أو السلطة بتبنيها التنمية كسياسة، وإرادة الشعب أو القاعدة بتبنيها فعل التحديث كعملية اجتماعية على حد تعبير ألان تورا. وعليه وفي ضوء ما تقدم، فإن الحديث عن واقع علاقة الثقافة بالمجتمع وبالشخصية (ببعديها الفيزيائي والروحي/النفسي) التي يفرزانها معا، من المنطقي أن يسبق أي حديث؛ عن ضرورة إيجاد حكم رشيد يحقق بثبات أهداف التنمية المستدامة والشاملة والتطور المنشود. بل حتى أنه يسبق أصلا، أي حديث عن تجارب الآخر، شرقي أو غربي، في العالم الأول، أو الثاني، أو الثالث المشابه. وبالرجوع إلى عملية التنشئة الاجتماعية للمجتمع، وبتناول أهم افرازاتها وهي القيادات الفاعلة في التغيير المجتمع العام والمحرك الأساس

لأنظمته المختلفة، فانه يتعين علينا بداية التعرف على دور الثقافة في إنتاج وكلاء أو فاعلي التغيير الاجتماعي. ينوه جي روشي في كتابه التغير الاجتماع إلى دور وكلاء عملية التغير الاجتماعي وفي مقدمتهم النخب، والشركات، والحركات الاجتماعية، إضافة إلى جماعات الإعلام، حيث تساهم النخبة في تحقيق توازن النظام الاجتماعي، في إطار حركية ارتقاء أفضل للإبداعات. حيث أن دور النخب على الصعيد الاجتماعي، يجر من ورائه وبصفة غير مباشرة دور مماثل على صعيد ارتقاء وإبداع في مستوى الأفكار. كما أن الصراع - أو المنافسة السلمية وغير السلمية - بين مختلف النخب في قطاعات شتى: السياسي والتربوي والاجتماعي والنقابي و.. وأيضا فيما بين الأجيال المتلاحقة، تولد حركية تدفع بشكل مرن إلى حدوث التغير الاجتماعي، صوب ما هو ايجابي، ووفق ما نراه صالحا ومفيدا لمصلحة المجتمع. هذه النخب على اختلاف ألوانها، وبواسطة قيمها المثالية ورموزها الحية، تؤثر بدرجة كبيرة على مجرى التاريخ، وتسجل ما ذكرناه انفا بالفعل التاريخي. دون أن نتجاهل أمرا مهما، وهو أن الدور الريادي لمختلف النخب، يعزى إلى عامل آخر مهم جدا يسمح بالتعجيل بعملية التأثير هذه، هو سرعة وسائل النقل والإتصالات، التي تدفع بعجلتها نحو الأمام جماعات الإعلام.

إن إمكانية حدوث شراكة مجتمعية - وبالتالي الحديث عن سلوك المواطنة - في أي مجتمع كان بدون المرور على محطة العلاقة الوثيقة بين حلقات ثلاثة: الثقافة، المجتمع والفرد، وما تفرزه من وكلاء أو وسائط بشرية أو مؤسساتية للتغيير، يعتبر ضربا من ضروب التجاهل الأعمى الذي سوف لن يؤثر ايجابيا في معالجة الظاهرة.

أبرز النماذج المجتمعية، التي يمكن أن تعكس هذه الرؤية بجلاء نجد المجتمع الذي تجسد فيه ديمقراطية المشاركة، إذ تشجع تدخل المواطنين في السياسة اليومية، من خلال ضبط عقود اتفاق بين الفرد والجماعة، وبين الجماعات والمجتمع الإجمالي كعملية دينامية، تعززها التنشئة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي في المجتمع الديمقراطي. حيث تتخذ من النقد أسلوبا لمشاركة الأقلية ودعم المساواة بين المواطنين. في مجال دراسات التحليل البنائي لشبكة السياسات الشعبية، فالبعض يستخدم مفهوم الشبكة بطريقة مجازية، للإشارة إلى اعتبار السياسة كنتيجة لعملية جماعية، تتم بين فاعلين يراقبون المصادر التي هي رهانات لهذه العمليات، والتي تترجم تبعا لذلك علاقات القوة / السلطة بين الفاعلين المعنيين.

تجسد المواطنة دور العضو في الجماعة التي ينتمي إليها، فهو مواطن حينما يسجل حضوره الدائم في عملية المشاركة الواسعة، في تصور إستراتيجية للتغيير ورسم الأهداف المرغوبة - بحسب طبيعة النظام الإيديولوجي والسياسي المنتهج-، وأيضا المساهمة الفعلية في تحقيق مساعي تلك الأهداف وتحويلها من مجرد حبر على أوراق إلى مجسمات حقيقية في مجالات مختلفة تربوية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية... وهكذا. هذا عبر مجموعة القنوات/أو المعابير المشروعة، التي تحقق له المشاركة سواء بانتخاب ممثلين كوكلاء للتغيير، أو الانخراط مباشرة في هيئات المجتمع المدني كالأحزاب-مثلا- كمؤسسات سياسية رسمية تسعى شخصيا لإحداث هذا التغيير.

2- الشراكة المجتمعية المعاصرة:

- الشراكة المجتمعية: المفهوم والخصائص

يعني مفهوم (الشراكة) في الاصطلاح أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فالشراكة تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص،

والأهلي، والقطاع الخيري، على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق، مع تعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة، سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد مشاركة رسمية، أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية). وتأتي الشراكة في الموارد، وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق، وصولا إلى المشاركة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد، وتنفيذ، ومتابعة الخطة والسياسات، والأهداف، والبرامج، والمشروعات، والأنشطة... تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولا إلى بناء علاقات تعاونية، متضمنة محادثات تأملية، يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة، والحفز والممارسات التعاونية، والمتبادلة بين الشركاء، تعويضا لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة، التي تسمح بالتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها.

تعد الشراكة المجتمعية ظاهرة عالمية، قديمة وحديثة في الوقت ذاته، لان التعاون أمر طبيعي متأصل في فطرة الإنسان، وهذا بحكم انه عاجز وضعيف أمام بعض الظروف والمواقف، التي لا يقدر بطاقاته الذاتية أن يواجهها، ومن ثم يلجأ إلى مساعد الغير "الآخر" وطلب تقديم يد العون. هذا الأمر لا يزال ظاهرة شائعة عبر كل الأزمان والأمصار، غير أن أهداف التكتل وأساليب التعاون هي التي عرفت تغيرات وتنميطات عبر مختلف هذه المراحل. ولذلك يعجز أفراد وجماعات المجتمع المتخلف الواحد، عن تحقيق مآربهم في ضوء معطيات الواقع الحاضر، ولا يمكن الخروج من مزالق الفقر والتهميش وحالات الإحباط والاغتراب وغياهب الجهل والضلال، إلا بتعاضد جهود الأهالي مع الحكومات، واستخدام كافة وسائل وأساليب الضغط في سبيل تحقيق الطموحات والآمال. هذه الجهود التي يمكن أن تؤمنها منظمات المجتمع المدني.

وكما يمكن تصور فعالية هذه الشراكة المجتمعية على مستوى المجتمع الواحد، فانه يمكن أيضا تصورها على المستوى التكتل الدولي، إذ من المفيد جدا الالتحام حول أهداف مشتركة تشكل العروة الوثقى، قول يمكن إسقاطه على واقع العالم الإسلامي والعربي... فهو يتمتع أكثر من غيره بآليات الالتحام والتماسك الاجتماعي، مما قد يجعل من مهمة الخروج من مأزق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أمرا ممكنا في اقرب الآجال..غير أن المسالة قد تتحول إلى مجرد حلم، ما لم تتخط عقبات في طريق الممارسة الديمقراطية في ظل المجتمع المدني الحديث، وعليه فان عملية الشراكة هذه لا تقوم لها قائمة إلا بوجود مشاركة سياسية فعلية في الواقع، و*مفهوم المشاركة السياسية* يشير إلى: «المساهمة الايجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشئون الحكم وتنظيم الأعباء السياسية، وأن تلك المساهمة قد تتوزع وفق نموذج يتخذ هيئات مختلفة، يطلق عليها البعض الشكل الهرمي بقاعدته التي تمثل جمهور الناخبين، وقيمته التي تمثل رأس النظام السياسي، وما بينهما تقع مستويات المشاركة المختلفة، والبعض الآخر يطرحه على هيئة متصل، يبدأ من الذين ليس لهم أي نشاط، وينتهي بالنشطاء سياسيا... وفي عبارة أخرى تكون المشاركة السياسية هي مرادف ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون والعاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال». وبما أن المجتمع الحديث أهم ما يميزه وجود مجتمع سياسي ومجتمع مدني، وأن التفاعل بينهما يحتاج إلى تقنين القنوات الموصلة فإن هناك من يعتقد «أن العلاقة وثيقة بين المشاركة السياسية ومفهوم المواطنة، حيث أن المواطنة مقرونة ومشروطة بقيام الفرد بدور سياسي، وان شرف المواطنة يستحقه من يقوم بواجباته السياسية. ومن ثم فإن المشاركة السياسية مسألة إجبارية،

وليست اختيارية، ممارسة المواطن لحقه الانتخابي والإدلاء بصوته في الانتخابات، ومشاركته في الأنشطة السياسية شرط من شروط المواطنة». غير أن مفهوم المواطنة إذا ما عالجناه في سياقه التاريخي قد نجد أن عملية إسقاطه أو مجرد استعارته كنموذج وكسلوك يميز المجتمعات الديمقراطية الحديثة يحتاج الى وقفة تأمل ومراجعة. فالمواطنة كما يقول الدكتور العربي فرحاتي من حيث هي تركيز بالتربية لانتماء الفرد في حيز ما، جغرافي، أو فكري أو عقدي أو طبقي..الخ هي خطاب الهوية (النحن الوجودية) بالدرجة الأولى (...)، وهو ما يجعلها بالضرورة في علاقة بالديموقراطية بوصفها شكلا من أشكال العلاقة الاجتماعية، التي طورها الغربي خاصة منذ العهد اليوناني. تقوم على مبادىء أخلاقية كالتسامح والتعاون، ومبادىء وجودية كالحرية في الإختيار وتكافؤ الفرص في المشاركة الاجتماعية (النحن المدنية)، كما يجعلها في علاقة بالعولمة بوصفها المجال الأوسع للهيمنة والاندماج في الإنتماء للنحن العلمية الأوحادية، والثقافة المنتصرة، وهو إنتماء يصطدم ويتضاد بالضرورة بالهوية والخصوصيات الثقافية في كل السياسات، ذات التمركز الدوغماتي في المسألة الوطنية والقومية في مشاريعها التربوية الاجتماعية. من هنا يترآى لنا أنه من الأهمية بمكان، إدراك قيمة تلك الشراكة بين حلقات ثلاثة هي: الديمقراطية، العولمة والمواطنة، تؤسس جوهرها تفاعل عدة عناصر، وطالما أن الأمر كذلك فما هي عناصر هذه الشراكة، أي الأطراف الفاعلة فيها، والمحققة بمقتضى تفاعلاتها مختلف الأهداف المرجوة؟

– **عناصر الشراكة المجتمعية:** يشمل المجتمع المعاصر على مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية، وهذه التنظيمات المجتمعية تحتوي على تشكيلة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية، تتمثل في:

- ✓ **<u>الأحزاب السياسية</u>**: الحزب السياسي هو تنظيم اجتماعي يضم جماعة من أفراد المجتمع الواحد، توجههم قيادة واحدة، هذا التنظيم يعتنق أفكارا وسياسات محددة المعالم يؤمن بها ويدافع عنها هذا التنظيم. ويعمل على بلورتها في صورة برنامج حزبي له أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية تسعى إلى الخير العام ورفاهية الأفراد من خلال الوصول إلى السلطة والحكم وتطبيق هذا البرنامج وهذه الأهداف في الواقع.
- ✓ **<u>النقابات المهنية والعمالية والعمالية</u>**: أنها التنظيم الاجتماعي المهني الذي يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها بشتى الوسائل المشروعة اجتماعيا ويحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التي تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التي تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات.
- ✓ **<u>الجمعيات الأهلية</u>**: أو المنظمات غير الحكومية غير الربحية، وهي عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي أساسا لمؤسسيها على الرغم من أن هذه التنظيمات قد تحقق أرباحا تفوق إنفاقها في مجال الأنشطة التي تقوم بها... إنها أنشطة نابعة من داخل الأفراد والجماعات، وقائمة على الفكر التطوعي والمشاعر الإنسانية الفياضة والبعد عن الأنانية، كما أن هذه الأنشطة تنبع من الرغبة القوية في سد بعض احتياجات الناس والتوصل إلى حلول عملية لصعوبات الناس ومشكلاتهم.
- ✓ **<u>القطاعات الخيرية</u>**: وتشمل كالوقف ومؤسسات الحسبة، وانتهاء بالتجمعات العمالية، والحرفية والغرف التجارية، والصناعية، والجمعيات التعاونية، والزراعية، والنوادي، ومراكز الشباب ودور الثقافة وغيرها كثير.

✓ **<u>القطاع الخاص</u>**: يشكل القطاع الخاص مصدرا مهما لتحقيق مآرب التغيير، إذ يتضمن عن طريق أساليبه في عملية التنافس، قدرا من المرونة في تكريس العلاقة بين قمة المجتمع وقاعدته.

عمليا تقوم الممارسة الديمقراطية في المجتمع الغربي –بوصفه المجتمع النموذج– على ضرورة الفصل بين مهام كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، فبينما توكل إلى المؤسسة الأولى مهمة الحرص على تحقيق الضبط حفاظا على الأمن والاستقرار الداخلي، وحماية المجتمع من أي خطر يتهدده خارجيا، تتولى المؤسسة الثانية إدارة وتسيير شؤون المجتمع باتخاذ القرارات المناسبة لتنميته، ومتابعة خطوات تنفيذ هذه القرارات. وهذه القرارات لا تتخذ اعتباطيا بل تترجم المشاركة الواعية والواسعة لشرائح مختلفة تمثل المجتمع كله في كل الميادين، وتتم عمليات التواصل والتفاعل المستمر عبر القنوات المشروعة.

فيما يأتي نعرض للقارئ الشكل رقم (1) يوضح الهيكل العام لبنية النظام الديمقراطي، حيث تتحدد مهام الجهاز السياسي ومهام الجهاز الأمني، وتبين دور هذه الأطراف:

شكل رقم (1) يوضح الهيكل العام لبنية النظام الديموقراطي الحديث

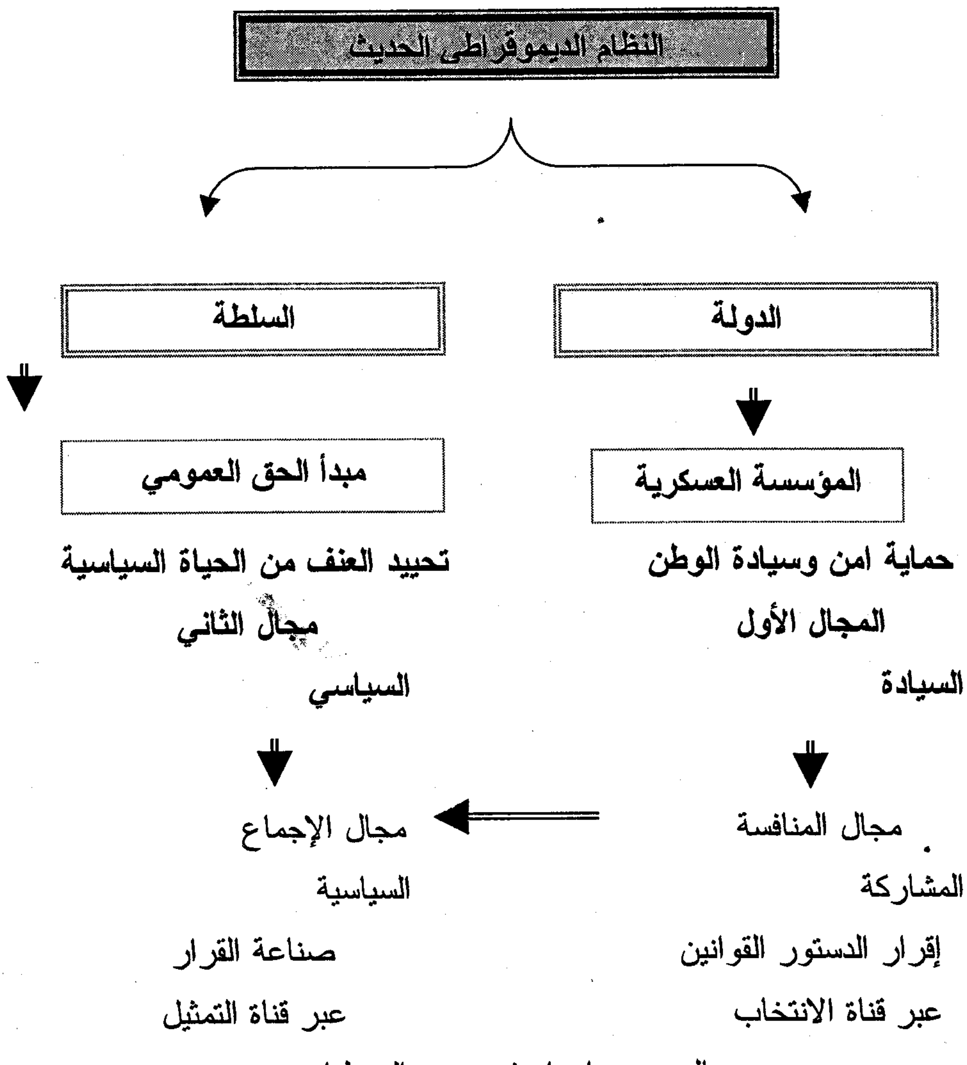

المصدر: إعداد شخصي، المعطيات:

عبد الإله بلقزيز: **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص:13-34.

3- سـلوك المواطنة في المجتمع الجزائري بين آليات التنشئة الثقافية وقواعد اللغة السياسية:

تبني فلسفة الديمقراطية شكلا ومضمونا هو أول ما يقتضيه ولوج العالم الليبرالي. وأبرز مؤشر يوحي للملاحظين العاديين والسياسيين بتمام اعتناق هذه الرؤية الفلسفية، أو الحياتية أو الإيديولوجية ومدى تمثلها هو تحقق ظاهرة المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، والتفاعل المستمر المقنن بين القاعدة العريضة، التي تشمل كل شرائح المجتمع وفئاته ممثلة في المجتمع المدني، والقمة/السلطة ممثلة في المجتمع السياسي. وكل هذا يمكن إدراجه وربطه بمفهوم المواطنة كقيمة حضارية وممارسة.

قد يقع الإشكال الفعلي- من هنا -، حينما تتعارض أو تتضارب ثقافة المجتمع المحلية ذات الأبعاد النوعية، المكرسة من قبل مؤسسات التنشئة المجتمعية، والحاملة لقيم ثقافية جد خاصة من شأنها تحديد ضوابط قيمية عرفية، تقسيم الأدوار بين أفراد المجتمع، إعطاء صيغة مميزة لطابع الحقوق والمساواة بين الكبار والصغار، الرجال والنساء... الخ.. كل هذا يتعارض وثقافة المواطنة بما تحتويه من قيم وأعراف سلوكية مختلفة، والتي تقتضيها الممارسة الديمقراطية وفق النموذج أو تلك الشروط التي يفرضها المجتمع الدولي حتى يتسنى ولوج عالم المنافسة الدولية والاندماج في منظمة التجارة العالمية..

إن المجتمع الجزائري المعاصر، والذي يعيش مرحلة انتقالية من مراحل عمره، ويتأهب للتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، يسعى إلى تجسيد سلوك المواطنة عن طريق التشريعات الجديدة والقوانين المستحدثة، التي تقرر من خلالها ضرورة توسيع رقعة المشاركة الشعبية لشرائح المجتمع المدني، من أحزاب سياسية وجمعيات أهلية/خيرية وقطاع خاص ومنظمات مدنية مختلفة التخصصات والاهتمامات، إلى جانب تكريس حقوق المرأة الجزائرية ومساواتها

بالرجل الجزائري، والسماح لها بل وحتى تشجيعها على المشاركة السياسية، غير أن هذه الإجراءات تبقى شكلية في ظاهرها، بعيدة عن جوهر المشاركة الفعلية في حقيقتها. فهذا المسعى لايزال في مرحلته التمهيدية الأولى-كما ذكرنا آنفا-، تواجهه عدة عراقيل ثقافية (عرفية، دينية، قيمية، إيديولوجية...الخ) نابعة من عمق ثقافة المجتمع المتوارثة عبر أجيال عديدة، هذا إلى جانب تلك التقاليد السياسية التي توجهها هذه الثقافة ذاتها، وتحديدا نشير إلى ظاهرة العصبية القبيلية التي تذكيها روح الانتماء العرقي والاثني في المجتمع الجزائري -والتي يمكن أن تدرج ضمن النسق القرابي أو العائلي تحديدا-. في هذا الصدد نجدنا امام ضرورة تركيز دائرة الضوء على تلك العلاقة الموثوقة بين المؤسسة السياسية كجهاز حكم - صناعة القرار السياسي- من جهة أولى، والمؤسسة العسكرية كجهاز لتحقيق الامن والاستقرار داخل المجتمع من جهة ثانية. فالحقيقة المعلومة ان المؤسسات السياسية كما هو الامر في العالم الثالث ككل لا تكون الا جزء بسيط من مجموع المؤسسات السياسية الكلية، التي لازالت السيطرة فيها واضحة للعسكري على حساب المدني عندما يتعلق الامر بالخيارات الاستراتيجية والسياسية العامة مع نوع من التفويض لهذا السياسي في الميادين الاقتصادية والادارية عندما يتعلق الامر بالتسيير اليومي في الوقت الذي يحتفظ فيه العسكري ومن وراء الستار بالكلمة الاخيرة في الكثير من القضايا الهامة. وحتى تلك المتعلقة بالتعيينات في المناصب السياسية وغير السياسية المختلفة التي لا يمكن أن تتم دون موافقة من صاحب القرار العسكري. أمام هذه العراقيل ذات الوزن الثقيل؛ تتطلب عملية التحول الإيديولوجي من الشكل إلى الجوهر وقتا طويلا، وصبرا كبيرا، وجهدا مضاعفا ومستمرا.

فكل من آليات التنشئة الثقافية في المجتمع الجزائري -كغيره من بلدان العالم الثالث-، لا تزال تكرس أبعاد التنشئة الثقافية التقليدية؛ التي تشكل بالأساس

طرف نقيض لقيم المواطنة-ليس في كلها ولكن في أغلبها-، حيث تقوم على توارث نظام الحكم السياسي ليس عن طريق نتائج الانتخابات التي تفرزها الممارسة الديمقراطية النزيهة، بل بحسب الانتقاء الذاتي للعناصر البشرية -ذوي الصلة للنسق القرابي- التي سترث النظام، وتواصل تحقيق غايات/وأهداف الاشخاص -الآباء في الحكم- وأكثر من هذا يجب أن تتوفر فيها مزايا تجعلها مميزة جدا، بحيث تتصف بالولاء والطاعة والامتنان، بدون حد أدنى من مساءلة الذات، ولا مراجعة نقدية لمضمون تلك الغايات والأهداف، ما إذا كانت تخدم المصلحة العامة أو المصلحة الشخصية أكثر لهؤلاء الآباء. فهو لايزال -أي نظام الحكم- في هياكله القاعدية متمسكا بتقاليد موروثة راجعة الى النظام الثقافي الذي يعزز الجهوية والقبلية والمحسوبية والانتماء الايديولجي السابق، مما يحول دون السماح لفئات المجتمع المختلفة بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بنظام المجتمع؛ ورسم أهدافه المستقبلية؛ والمساهمة في صياغة مشروع المجتمع أو وضع استراتيجية للتغيير المطلوب، مما ترتب عنه تلاشي المصداقية وزعزعة الثقة في النظام وفي كل المؤسسات المدنية التي يؤطرها ويحتويها ضمنيا.

هذا يمكن الوقوف عليه من خلال العديد من العراقيل ممثلة في بعض ما يأتي:

- ✓ الصعوبات والتحديات التي تواجهها عمليا المنظمات المدنية والجمعيات الخيرية في الميدان وبخاصة منها غياب و/أو ضعف التمويل، بحيث يمنح الغطاء المالي فقط للجمعيات التي تحمل لواء خطاب سياسي يتوافق مع اتجاهات السلطة، ويخدم مباشرة أغراضها.

- ✓ الصعوبات والتحديات التي تواجهها النقابات العاملية والمهنية، ومما يعزز هذا القول هو ضعف الحركات النقابية رغم أن أغلب مؤطريها هم من الفئة ذات المستوى التعليمي الجامعي خاصة، على غرار الحركات الجمعوية

التي تشرف على إنشائها فئات اجتماعية مختلفة المستوى التعليمي، والتي بدورها تدعم مساعي الدولة في تحقيق بعض الاشباعات لشرائح مجتمعية معينة كالمعوقين، والمرضى والنساء، والبيئة،..الخ.

✓ الثغرات القانونية المقصودة والتي لا تخدم في كثير من الأحيان الأهداف الفعلية للمجتمع، أكثر مما تخدم الأهداف المراد تحقيقها من طرف السلطتين السياسية والعسكرية – وتلك من خصائص قواعد اللعبة السياسية–.

✓ عدم السماح للمرأة الجزائرية بالمساواة –كما هو مقرر في التشريعات– في مجال الحقوق والواجبات، وحتى تواجدها في البرلمانيات أو الأحزاب السياسة ما هو إلا في حقيقته شكل بدون روح –أي مجرد ديكور– ..هذا برغم مظاهر وتجليات التغير الاجتماعي الكبير الذي يترأى للجميع.

✓ مصادرة الحريات العامة تتجلى في نقاط أساسية هي:

✓ ***سيطرة منطق القوة على منطق الحكم***، مما يفسر قابلية خضوع السياسي للعسكري وهذا ما يتنافى وتقاليد الحكم الديمقراطي في البلاد الراسمالية التي نحن بصدد اتباعها واتخاذها المجتمع النموذج.

✓ ***سيطرة جيل الاباء/الكبار على الشباب***، واحتكارهم لاتخاذ القرارت بل وحتى المشاركة في صورتها العامة في كامل مجالات الحياة.

✓ ***سيطرة الدولة على السلطة الرابعة أو الصحافة المكتوبة خاصة***، وعكس ذلك منح الحرية بدون قيود للصحافة الصفراء؛ التي تتناول قضايا اجتماعية بعيدة عن أهداف وتوجهات السلطة، كالفن والرياضة والسحر والشعوذة والدين السلفي مثلا، رغم خطورتها البالغة على شريحة عريضة من المجتمع الجزائري هي شريحة المراهقين والنساء.

إذن خلاصة الحديث، إن سلوك المواطنة داخل المجتمع الجزائري المعاصر هو في مرحلته التمهيدية الاولى- تواجد بذوره الأولى بل وتشكله في مرحلة ما قبل الاستقلال الوطني، وهو موجود شكلا وليس مضمونا، غير أن هناك مسعى للحكومة لتجسيده بالفعل، وهذا المسعى يحتاج الى تشجيع فئات المجتمع المدني خاصة المنظمات المدنية والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص.

توصيات:

- تعزيز آليات تنشيئية ثقافية تتلاءم مع طبيعة منظومة قيم المجتمع المدني، والتي لا تتعارض بل تتكامل وصور الاتفاق والقبول في ثقافة الأنا وخاصة تلك التي تدعمها القيم الإسلامية الصحيحة وتعرقلها بل وتعمل على تشويهها الثقافة الإسلامية الشعبية المشوهة، لأن الكثير من قيم المواطنة كانت مجسدة في المجتمع الإسلامي، الذي عرف بوجود المجتمع المدني-، ومن ذلك مثلا المشاركة الموسعة داخل المجتمع، المساواة بين الرجال والنساء، تقسيم الأدوار تبعا للمؤهلات والقدرات الفردية، والاعتراف بالأفراد والجماعات، والتساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

- تعزيز لغة الحوار بين أفراد المجتمع وتقدير هؤلاء والتعامل معهم ليس كوسائل لتحقيق غايات المجتمع، بل كأغراض وغايات لأنفسهم، والاعتراف بقدراتهم.

- الفصل بين مهام السلطتين العسكرية والسياسية . مع وجوب تقزيم دور المؤسسة الثانية في تحقيق أسباب الأمن والاستقرار والمحافظة على السيادة الوطنية والدفاع عليها من كل خطر يتهددها من الخارج خاصة، بينما يوكل إلى المؤسسة الأولى مهمة ووجوب العمل على تزكية أو إثراء مبدأ الحق العمومي مع تحقيق وتوفير شروط النزاهة في الانتخابات.

- ممارسة دور الرقابة من طرف المجالس النيابية على الحكومة وتتبع إجراءات تنفيذ الممارسة الديمقراطية في كل المجالات، بهدف تمثل سلوك المجتمع المدني وتكريس ثقافة سلوك المواطنة.

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني خاصة الأحزاب السياسية والمجالس النيابية منها في ممارسة المراقبة على السلطة، وتحقيق آمال الشعب.

خلاصة:

إنجاز أي هدف من الأهداف مهما كان يتطلب الوقت والجهد والصبر معا، وأصعب ما يواجهه الإنسان من أهداف هو تغيير الذهنيات، لأن تغيير الذهنية مرتبط بالنجاح في تغيير النظام القيمي وتحقيق الاقناع المجتمعي، وهذا أمر يعتبر في غاية الصعوبة، ولذلك فإن الانتقال من نظام حكم الى نظام حكم آخر يحتاج إلى مرحلة انتقالية، تكرس فيها جهود الجميع، يتم من خلالها تغيير الشكل أولا، ثم تدريجيا -وبعد وقت طويل- يتم تغيير بعض أنماط التفكير المناسبة لأنماط السلوك المناسبة لثقافة النظام البديل، غير أن الثقافة تفرض ذاتها، فهي تقاوم كل جديد خاصة إذا تميزت بالصلابة والقوة وعدم المرونة، وطعمت بنظام تربوي وثقافي يعمل على دوامها، وليس من العجيب أو الغريب أن نزاوج بين نمطين من الثقافة خاصة إذا إلتقتا في بعض القيم والأهداف الإنسانية والمجتمعية، وحققتا المصلحة العليا للمجتمع، فبهذا فقط يمكننا تجنب الصدام بين الرافضين لثقافة الآخر والمتشبثين بثقافة الأنا، هكذا سنكون محافظين وعصريين أيضا.

مراجــــع

- محمد الاصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

- هبة مال الدين العابدين: **استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس لشعب لعام 2000 في المشاركة السياسية للمراة**، الطبعة الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005.

- نادية عيشور: **العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة**، اشغال الملتقى الدولي الاول حول الحكم الرشيد واشكالية التقم في العالم النامي، الجزء الثاني ، مطبعة إقرا، قسنطينة، 2007.

- عبد الإله بلقزيز: **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

- أعمال الملتقى الوطني حول: **علم الاجتماع والمجتمع الجزائري، أية علاقات؟**، تنظيم قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، أيام: 6/5/4 ماي 2002، طبعة منشورة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

- **Alain Touraine : qu'est –ce que le développement?, Syros, paris, 1989.**

- **Guy rocher: introduction a la sociologie générale, l'action sociale, édition hmh, paris, 1968.**

- **Michel bassand et Vincent kaufmann et Dominique joye : Enjeux de la sociologie urbaine, première édition , presse polytechniques et universitaires romandes, ch-1015 Lausanne, paris, 2001.**

- **Vincent Lemieux et Mathieu Ouimet: l'analyse structurale des réseaux sociaux, méthodes en sciences humaines, imprimé au Canada ,bibliothèque nationale, paris, bibliothèque royale Albert, bruxelle, 2004**

- **Lahouari addi: Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, éditions la découverte, paris, 1999.**

- **Reporters sans frontières: Le drame Algérien, un peuple en otage, édition la découverte, paris, 1996, pp: 63-67.**

[1]- يمثل عنصر من ورقة عمل قدمت للمشاركة بها في الملتقى الدولي الأول حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، مطبعة اقرأ، قسنطينة، 2007، وهو عمل مدعم.

[1] Guy rocher: **Introduction a la sociologie générale**, l'action sociale, édition m, paris, 1968.p p: 131-137.

[1] Alain Touraine: **qu'est – ce que le développement**?, Syros, paris, 1989, p: 48

[1] Guy rocher: opct. pp:150 – 155.

[1] Michel bassand et Vincent kaufmann et Dominique joye: **Enjeux de la sociologie urbaine**, première édition, presse polytechniques et universitaires romandes, ch-1015 lausanne, paris, 2001, p: 200.

[1] Vincent Lemieux et Mathieu Ouimet: **l'analyse structurale des réseaux sociaux, méthodes en sciences humaines**, imprimé au Canada, bibliothèque nationale, paris, bibliothèque royale Albert, bruxelle, 2004, p: 89.

[1]- محمد الاصمعي محروس سليم: **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 38.

[1] هبة مال الدين العابدين: **استطلاع رأي المرشحات لعضوية مجلس الشعب لعام 2000 في المشاركة السياسية للمراة**، الطبعة الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، القاهرة، 2005، ص ص: 2.

* مرجع سابق، ص: 3.

[1] العربي فرحاتي: **"تربية المواطنة – الديمقراطية– العولمة اية علاقة؟ المنظومة التربوية الجزائرية نموذجا**، اعمال الملتقى الدولي الثاني حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، من تنظيم مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، العدد الأول ديسمبر 2005، ص ص: 43-44.

[1] Reporters sans frontières: **Le drame Algérien, un peuple en otage**, édition la découverte, paris, 1996, pp: 63-67.

عبد الناصر جابي: "**الانتخابات السياسية: بين انقسامية النخبة وقطاعية الدول**"، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع الجزائري، اية علاقات؟، من تنظيم قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، ايام: 6/5/4 ماي 2002، طبعة منشورة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص: 262-263.[1]

• كقيمة المساواة مثلا بين الرجل والمرأة في الممارسة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة...الخ، حتى ان حق المراة في الانتخاب لم يسمح لها بالحصول عليها في دولة الكويت الا في سنة 2005 وبعد كفاح متواصل، كذلك اشراك فئات الشباب واصحاب المؤهلات العلمية والعلماء والخبراء في مناقشة قرارات السلطة.

[1] Lahouari addi: **Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine**, éditions la découverte, paris,1999.

[1] هذا يتح بجلاء عندما نراجع احصائيات الدراسة التي قام بانجازها عبد الناصر جابي، والتي شكلت نسبة ضعيفة لاشراك الشباب في السلطة – بوصفهم رؤساء للمجالس الشعبية – مقارنة مع نسبة مشاركتهم في مرحلة التعددية الحزبية، حيث سجلت الدراسة نسبة 61.93 بالمائة في حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ، فقد تمكنت من تنصيب 532 شابا كرئيس مجلس شعبي بلدي على المستوى الوطني، ونسبة 45.45 بالمائة في حزب التجمع الوطني من اجل الثقافة والدمقراطية، ونسبة 33.61 لحزب جبهة التحرير الوطني، ونسبة 32.38 بالمائة للمستقلين، وهكذا تبين لنا قراءة هذه الاحصائيات أن الحركات الاجتماعية المناهضة او المعارضة للسطلة عبرت عن طموحها لتطبيق مبادىء الديمقراطية، وتجسيد فعل المواطنة، بتوسيع رقعة المشاركة لجميع الفئات المجتمع الجزائري – انظر: عبد الناصر

• إشارة إلى تلك الحركات الاجتماعية، وفي مقدمتها جمعية العلماء المسلمين، حيث تضافرت جهودها في سبيل تحقيق اهداف النضال الوطني، ومحاربة الاستعمار الفرنسي بالتاكيد على مقومات ثقافة الامة الجزائرية..